

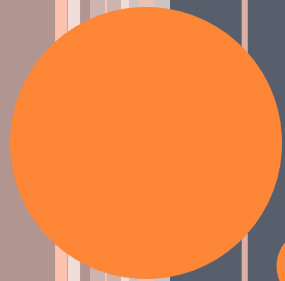


المحاسبة الحكومية

المرحلة الثانية

أساتذة المادة : أ.م كفاح الشكر & م.م محمد فرج & م.م مروه نبيل

2022-2021



الفصل الاول

المفاهيم الأساسية في المحاسبة الحكومية



مفهوم النشاط الحكومي

○ لا تتبنى الحكومات في العصر الحديث أداء خدمات بطريقة عشوائية إنما تختار الدولة الخدمات التي تقدمها انطلاقاً من مفهوم لهذه الخدمات برشد دورها في خدمة الجمهور ويقتضي هذا المفهوم بان الخدمات التي تؤديها الدولة هي الخدمات الضرورية التي يلتزم حصول الجمهور عليها دون النظر الى المقدرة على الدفع نظراً لأثارها الاجتماعية أضافه إلى فائدتها للجمهور كالتعليم والصحة والدفاع والأمن والعدل الى غير ذلك وكذلك الخدمات الجماعية التي لا يمكن أن يستهلكها الفرد لوحده وإنما تقدم للمجتمع ككل مثل الطرق والجسور والخدمات البلدية الأخرى .



المحاسبة الحكومية

○ تعرف المحاسبة الحكومية على أنها نظام يختص بقياس وتسجيل وتفسير العمليات المالية لإدارات الدولة ذات النشاط الحكومي الخدمي التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وفقا لتصويبات الموازنة العامة للدولة خلال فتره محدده هي سنه ماليه.

○ وتعرف أيضا :-

○ مجموعه من القواعد الموحدة تضعها سلطة مخولة قانونا لتسجيل النظريات المالية التي تقوم بها بها ادارات الدولة المختلفة لتنفيذ الخدمات او المشاريع والإعمال الحكومية الأخرى وتحليل هذه التصرفات يوضح نتائجها فضلا عن المركز المالي في نهاية مده المحدد .

○ وبناء على ما سبق فإن ما يميز المحاسبة الحكومية عن غيرها من فروع المحاسبة الاتي :-

○ 1- إن النظام المحاسبي الحكومي يجب أن يتفق مع الهيكل الإداري والمتطلبات القانونية للدولة.

○ 2- عدم وجود مفهوم للربح في النظام المحاسبي الحكومي .

○ 3- وحده المصطلحات الفنية المستخدمة في تسجيل العمليات .

○ 4- تقييد الحرية بفتح حسابات معينة دون أخرى.

○ 5 - استخدام نماذج موحدة من السجلات والمستندات للوحدات الحكومية جميعها.

○ 6- ضرورة وجود الصلاحيات المالية لعمل النظام المحاسبي الحكومي .



وظائف المحاسبة الحكومية

○ للمحاسبة الحكومية وظيفتان أساسيتان هما:-

○ **اولا: وظيفة القياس المحاسبي:** تركز النظم المحاسبية المالية في الوحدات الاقتصادية على قياس نتيجة النشاط ومدى مقدرة أو ضعف المركز المالي , أما القياس المحاسبي الحكومي فإنه يقتصر في الوقت الحاضر وفي معظم دول العالم على المحاسبة على الأموال وليس المحاسبة على العمليات والمسألة المحاسبية عن الأموال هي وظيفة رقابية فالمحاسبة الحكومية تعنى بكيفية إنفاق الاموال العامة و تحصيل الايرادات ومدى توافق هذا الإنفاق مع ما مخطط له في الموازنة العامة للدولة وانها أنفقت على ما تنص عليه القوانين اللازمة والتعليمات فهي تمثل في زياد الكفاء او زياد الفعالية.

○ ثانياً: وظيفة الاتصال المحاسبي : تتحدد وظيفة الاتصال

المحاسبي في المحاسبة الحكومية بصوره عامه لمستخدمي المعلومات المحاسبية وطبيعة المعلومات التي يحتاجونها وتعدد التقارير المالية وسيله الاتصال المحاسبي المهمة لذلك يختلف شكل ومضمون التقارير التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير الحكومية عن تلك التي تصدرها الوحدات الحكومية بسبب اختلاف طبيعة كل قطاع وطرق تمويله من ناحية واختلاف أهداف و دوافع مستخدمي المعلومات من ناحية أخرى, فالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية تستخدم للأغراض التالية :-



○ 1- الشفافية والمساءلة أي الالتزام بتقديم تفسيرات وتبريرات عن أعمال الوحدات الحكومية الى السلطة التشريعية وأية جهة أخرى كالأجهزة الرقابية أو التنفيذية أو القضائية التي لها الحق في طلب ذلك, وسند المسائلة هو أن الموارد الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة وكافة الاموال تعود للشعب وان من حق الشعب معرفة مقدار تلك الموارد وكيفيه إنفاقها والمساءلة في ظل الانظمة المحاسبية الحكومية التقليدية تقتصر على المسائلة المالية ومدى الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات المالية المختلفة و مدى انتظام السجلات المالية وسلامة التقارير المالية إما في الوقت الحاضر فقد برزت المسائلة الإدارية أكثر أذ يقوم الجمهور والأجهزة الرقابية والإعلام بمساءلة الوحدات عدن الخدمات المقدمة وهل الأموال المخصصة تستخدم بكفاءة وبدون اسراف ومدى كفاءة الإدارات الحكومية في تحقيق الأهداف المعلن عنها.

○ 2- المتابعة ويقصد بها التأكد من تنفيذ أنشطه وبرامج الموازنة العامة للدولة مثل متابعه تحصيل إيرادات الدولة ومتابعه تنفيذ المشاريع الحكومية.

- 3- الرقابة وتشمل الرقابة الداخلية والخارجية وتقتصر على الرقابة المالية التقليدية للتأكد من سلامة التصرفات المالية للدارات الحكومية والتزاماتها للتشريعات المالية ونزاهة موظفي الدولة في تحصيل الموارد المقدرة بالموازنة والتأكد من ان الصرف قد جرى في حدود الاعتمادات المخصصة في الموازنة دون تجاوز والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية و تطبيق التعليمات بشكل صحيح.
- 4- التخطيط: تساعد المعلومات التي يقدمها المحاسب الحكومي على إعداد الموازنة العامة للدولة والخطط والبرامج للسنوات اللاحقة.



الأطراف المستفيدة من مخرجات النظام المحاسبي الحكومي

- 1- الجهات المسؤولة عن حسابات الدخل القومي حيث تعد الحسابات الحكومية الخطوة الأولى في عملية جمع وتصنيف حسابات الدخل القومي للجهات الحكومية المركزية.
- 2- أجهزة الرقابة الداخلية التي تستعملها للأغراض الرقابية.
- 3- وسائل الإعلام لإعلام المواطنين عن الأنشطة الحكومية والإنجازات الحكومية
- 4- المقرضون و المستثمرون في سندات الخزينة العامة.
- 5- المتبرعون لغرض متابعه تنفيذ المشاريع الممولة من أموالهم المتبرع بها للحكومة والتأكد من إنفاقها للأغراض المتبرع من أجلها .
- 6- أجهزة الرقابة الخارجية المتمثلة بالجهات المختصة في وزارة المالية و ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومجالس المحافظات .
- 7- المنظمات الدولية لأغراض المتابعة والدراسات والمقارنات حول الوضع المالي والمركز المالي للدولة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



متطلبات تصميم النظام المحاسبي الحكومي

- 1- إن يكون النظام المحاسبي الحكومي منسجما مع التبويب المستخدم في الموازنة العامة للدولة بسبب العلاقة الوثيقة بين عناصر الموازنة والنظام حيث ان تبويب الموازنة معيارا يقاس نتائج التنفيذ الفعلي.
- 2- يكون النظام المحاسبي أداة مساعده في التنفيذ السليم للبرامج والمشروعات الحكومية وقادر على توفير النتائج المالية والاقتصادية التي تسمح بالقياس والتحليل للبرامج والحكم على مدى كفاءتها.
- 3- مراعاة إحكام نظام الرقابة الداخلية في تعميم النظام وان تكون اجراءات التدقيق الداخلي فعادة تتناسب مع طبيعة العمل في الادارات الحكومية بحيث تحدد وسائل مراقبة مسؤوليات الموظفين الإداريين ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات في جميع مراحل تنفيذ الموازنة.
- 4- يجب أن يكون النظام قادرا على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض التحليل الاقتصادي وتخطيط السياسات المالية و تنفيذها على المستوى القومي و تسهيل إعداد تبريرات الدخل القومي والحسابات القومية.

○ 5- إن يستخدم النظام المحاسبي مجموعة من المستندات والسجلات المالية والاحصائية موحده في جميع الوحدات الحكومية بما يسهم بإنتاج معلومات متناسقة ومنظمة تسهل مهام الرقابة الخارجية.

○ 6- إن يكون النظام قادرا على توفير نظام فرعي خاص لحسابات التكاليف التي توضح كلفة الوحدة الواحدة من الخدمة التي تقدمها الوحدة الاقتصادية لمعرفة فيما إذا كانت هذه الخدمة تنفذ بأقل تكلفه ممكنه و ماهي درجه الكفاء التي تنفذ بها .



خصائص الوحدات الحكومية

○ تتميز الوحدات الحكومية بالخصائص التالية:-

- 1- لا تهدف الوحدات الحكومية إلى تحقيق إرباح إذ تخصص الموارد عادة لمشروعات الخدمات العامة من أجل تقديم سلعه او خدمه ضرورية للمجتمع ويلزم حصول الأفراد عليها دون النظر إلى المقدرة على دفع.
- 2 - غياب حافز المنافسة في مجال النشاط الحكومي حيث تقدم الحكومة الخدمات ضرورية لإفراد المجتمع فهي ليست محل تبادل في الأسواق لأنها تقدم مجاناً أو بمقابل رمزي لا علاقة له بالكلفة، كما قد تفرض الحكومة على الافراد أو القطاع الخاص القيام بتقديم بعض الخدمات الحكومية لذلك لا توجد سوق للمنافسة في تقديم الخدمات العامة بل سوق احتكار.
- 3- لا توجد علاقة مباشرة بين الإيرادات والمصروفات في الوحدات الحكومية إذ تحصل الحكومة على الأموال للزامة لتغطيه نفقاتها من الإيرادات العامة والتي تحصل عليها لما فيها من سيادة على الأفراد والمنشآت والممتلكات .
- 4- تخضع الوحدات الحكومية لقيود قانونيه لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على سلامه تخصيص الموارد لأنشطة الجهاز الحكومي وتنظيم الحالات التي تتجاوز فيها الوحدات لتخصيصاتها والاجراءات المتبعة لتحقيق ذلك بموجب مجموعه من القوانين والتعليمات سيتم ذكرها لاحقاً .

خصائص المحاسبة الحكومية

- 1- النظام المحاسبي الحكومي نظام موحد يطبق في جميع وحدات الجهاز الحكومي من حيث تصميم السجلات, الدليل المحاسبي والأساليب الفنية المستخدمة في التبويب والتصنيف والتسجيل والتحليل والعرض والقوانين والتعليمات النافذة .
- 2- لا يهدف إلى قياس الربح أو عرض المركز المالي من موجودات ومطلوبات لذلك لا توجد حسابات لرأس المال أو الاندثار أو الاحتياطي المخصص ولا يعتمد مفهوم مقابله الإيرادات بالمصروفات .
- 3- لا توجد علاقة بين التحصيل والسداد فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل لاستقلال الفقرات المالية و ارتباط كل وحدة بموازنة مستقلة إذ يتم ادراج القرض في فترة الحصول عليه كإيرادات وادراج التسديدات في الفترات التي تدفع فيها كمصروفات.
- 4- تطبيق الأساس النقدي في معالجه المصروفات والإيرادات أو الأساس المختلط بالنسبة للمصروفات.

- 5- نتيجة لتطبيق الأساس النقدي ولمعالجه جوانب القصور الناتجة عن ذلك تستخدم دفاتر و سجلات إحصائية بهدف المحافظة على أموال وحقوق الدولة التي لا تظهر في الدفاتر والسجلات النظامية .
- 6- عدم التفريق بين المصروفات الايرادية والمصروفات الراسمالية لذلك لا تظهر قيم الموجودات الثابتة في الدفاتر فيتم الاعتماد على نظام العهدة (الذمة) باعتباره نظاما للرقابة الإدارية.
- 7- يرتبط النظام المحاسبي الحكومي ارتباطا وثيقا بالموازنة العامة للدولة من حيث الاعتمادات والمسميات والنماذج التبويب الوارد في الموازنة.
- 8- يختلف النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية الاقتصادية عن النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الوحدات الخدمية لتباين خصائص ومسميات كل منها لكن النظام المحاسبي الحكومي ككل يخضع لاعتبارات التخطيط والتنسيق والموازنة بين الإيرادات والمصروفات على مستوى الدولة.
- 9- تتعدد أوجه الرقابة والضبط الداخلي في النظام المحاسبي الحكومي من حيث المطابقات الدورية والختامية التي تجري بين السجلات المالية والسجلات الإجمالية والسجلات التفصيلية ومطابقة الموازين والكشوفات الدورية مع الحسابات في السجلات المختلفة.

